

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً
أما بعد

أجدد لأستاذتنا الأستاذة الدكتورة الفاضلة: ميار وليد وافر الشكر وجزيل الثناء والاحترام والتقدير على طيب تعاملها وكرم أخلاقها وتواضعها وقربها من الجميع وبذلها العلم والمصاهرة والتواصي به وإني قبل أن أقدم نقدي المتواضع لهذه الجزئية من البحث لأقدم عذري بين يدي ذلك إذ أن مثل هذه البحوث العلمية المحكمة لا تنشر إلا بعد تعديل وتمحيص وتنقيح بين يدي مختصين دكاترة مؤهلين سبق علمهم وأشرفوا على ربما مئات البحوث العلمية فكيف لمثلي أن ينقد أو يعقب أو يوجه حينئذ!

وحسبي أنني أنا المستفيد الأول والأخير من الاطلاع على مثل تلك البحوث والوقوف عليها والتعلم ممن سبقنا والله أسأل أن يكتب التوفيق والسداد للدكتورة ميار وليد ولجميع زملائها الذين نتعلم على أيديهم في المقررات الأخرى كما أسأله أن يعلمنا ما ينفعنا وأن ينفعنا بما علمنا أنه خير مسؤول وأكرم مأمول.

ثم أتقدم بهذه الورقة النقدية بين يدي بحث بعنوان (ما جرى عليه العمل في محاكم التمييز على خلاف المذهب الحنبلي جمعاً ودراسة) قدمه الباحث فيصل بن إبراهيم الناصر قسم الدراسات الإسلامية كلية التربية جامعة الملك سعود في العاصمة الرياض في المملكة العربية السعودية ونشر في مكتبة الجامعة.

وستتضمن هذه الورقة النقدية بحسب التكليف على التعليق على الاتجاهات والتطورات العالمية في مجال البحث نوجزها في الآتي:

فابدأ مستعيناً بالله عز وجل:

المسألة الأولى:

تضمنت الدراسة أو البحث على مقدمة وقسم نظري تضمن ستة مباحث ثم القسم التطبيقي وتضمن أربعة فصول وخاتمة تضمنت أبرز النتائج والتوصيات.

المسألة الثانية:

أننا لابد وتوطئة للحديث عن هذا البحث أو الدراسة لابد من تصور مفهوم مشكلة هذا البحث أو الدراسة لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، ومفهوم هذا البحث أو الدراسة يتعلق بأن أحكام القضاء في المملكة العربية السعودية الأصل أنها تستمد أحكامها بناءً على المذهب الفقهي المفتى به في بلادنا وهو مذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، ولكن هناك وقائع أو مسائل تتعلق بكافة أنواع القضايا التي ترد إلى المحاكم يجري الحكم فيها على خلاف المذهب الحنبلي وهو الذي يُصطلح عليه قضاءً (ما جرى عليه العمل) بمعنى ما استقر عليه القضاء في هذا النوع من القضايا، وعدول القضاء عن الأخذ بمذهب الإمام أحمد بن حنبل في نوع معين من القضايا أو المسائل، والأخذ بآراء الفقهاء من غير ما قرره مذهب الإمام أحمد بن حنبل لما يراه القضاء أو المحكمة العليا بأن القول الآخر في هذه المسألة من المذاهب الأخرى سواء كان المذهب الشافعي أو المالكي أو الحنفي بحسب المسألة أرجح من القول في المذهب الحنبلي هو استثناء من الأصل، وأراد الباحث ان يستقرئ ويتتبع هذه المسائل التي يحكم فيها بخلاف المذهب الحنبلي ويجمع شتاتها، ثم يبينها، ثم كذلك يناقش مسألة أسباب نهج المحكمة العليا - وهي تعد أعلى درجة قضائية في المملكة العربية السعودية - على الأخذ بهذه المسائل التي تخالف مذهب الإمام أحمد بن حنبل وما هو الراجح منها وما هو المرجوح ؟ بمعنى هل أن المحكمة العليا حينما استقرت على هذه الأحكام بناءً على ما تراه هو القول الراجح، فهل هو فعلاً هو القول الراجح ام أن بعض المسائل تعد مرجوحة؟

المسألة الثالثة:

ما يتعلق بالاتجاهات والأساليب والمستجدات العالمية المتعلقة في البحث العلمي وفيه عدة وقفات.

الوقف الأولى: اننا نقول أن البحث العلمي بشكل عام وفي كافة التخصصات العلمية يعد من أهم المقاييس التي يمكن استخدامها لأجل قياس مستوى الإنتاج العلمي لأي دولة في العالم إذ أن أساس التقدم العلمي لأي دولة ينطرق من البحث العلمي الفاعل والجيد.

الوقف الثانية: يلاحظ في العصر الحديث وخاصةً في بضع سنوات مضت تقدماً هائلاً في مسألة تقنيات وأساليب ومنهجية البحوث العلمية.

الوقف الثالثة: من الملاحظ انتشار المعلومة وسهولة الحصول عليها ومن ذلك سهولة انتشار البحوث العلمية بفضل استخدام التقنيات الحديثة ووسائل التواصل بكافة صورها مما سهلت التواصل بين الباحثين والقراء وأزالت الكثير من الحواجز الجغرافية.

الوقف الرابعة: من أهم الاتجاهات والأساليب الحديثة التي يتم استخدامها في البحوث العلمية خاصةً في مسألة نشر البحث العلمي من أهم ذلك منصات شبكات التواصل الاجتماعي الاكاديمية والتقنيات الرقمية الحديثة وتقنية الذكاء الاصطناعي.